سلامة تلك الانظمة . وهكذا فان الحكم على الانظمة لجهة تلبيتها لهذه الحاجات التي تحددها المقاومة نفسها ، يعود الى الجماهير داخل البلاد العربية دون ان يكون هناك داع لان تعلن المقاومة الفلسطينية احكامها مباشرة . لكن طبيعة التداخل مع الجماهير تفرض ان يكون حكم الجماهير على الانظمة ، هو حكم المقاومة عليها . ان هذا الاستثناء الثوري للمقاومة الفلسطينية والذي يتيح لها التعامل مع الانظمة العربية ، هو الحلقة الوسيطة بين المرحلة الراهنة ومرحلة انضاج الواقع الثوري البديل للانظمة . قد يبدو هذا التحليل غير منسجم مع التحليل الثوري المحض اذ ان التحليل المحض ثوري لا يجيز التعامل مع الانظمة بل يجيز التعامل مع من نتداخل معهم . لكننا لسنا في الموقع الذي يتطلب منا موقفا ثوريا محضا بل موقفا ثوريا جدليا . ويعني الموقف الثوري تقييما موضوعيا دقيقا للملابسات المرحلة الراهنة التي تجيز الاستثناء غير المغاير ، كما في هذه الحالة ، للتداخل انما هو استثناء بالنسبة لموازين القوى بين القوى الثورية والانظمة في المنطقة العربية لكنه في التحليل النهائي استثناء متمم ورديف للثورة العربية . ان نسبة تعامل المقاومة الفلسطينية مع الانظمة العربية تتحدد بالنسبة لحجم القوى التاثيرية والفاعلة للجماهير العربية داخل هذه الانظمة . لذلك فان حركة الجماهير الثورية في المنطقة العربية مرهونة بمصير المقاومة الفلسطينية لكن لا يجوز ، على ضوء جدول الاولويات الراهن ، ان يكون مصير المقاومة الفلسطينية مرهونا مرحليا بواقع القوى الثورية العربية . ينبع هذا الاستثناء من كون المقاومة الفلسطينية مطالبة بالقيام بمهمات مباشرة لا يمكن للقوى الثورية العربية ان تقوم بها بمقدار ما تستطيع ان تقوم به بعض الانظمة العربية . وهذه المهمات هي افشال المحاولات المتكررة والمتعددة الاسماء والصيغ والتي ترمي الى امتصاص قدرة الشعب الفلسطيني على مواصلة نضاله التحرري . ان المسؤولية المباشرة للمقاومة الفلسطينية بهذا الصدد هي ابقاء حالة الرفض الفلسطيني لكافة المشاريع التي من شأنها احتواء وتطويق العمل الفلسطيني الثوري واضفاء شرعية على وجود اسرائيل وعلى احتمالات توسعها ، وتعبئة القوى العربية المتوفرة لديها لتصب في مساندة قواها الرافضة .

وفي مطلق الاحوال ، لا يمكن للمقاومة الفلسطينية ان تغلب التعامل ، مهما بلغت مبرراته ، على التداخل . وقد وعت المقاومة الفلسطينية ، كما ظهر في المؤتمر الشعبي الفلسطيني الاخير ، هذه الحقيقة حين دعت الى التوجه لتنسيق العلاقات مع الجبهات العربية المساندة للثورة الملتزمة بها . ان المرحلة المقبلة تقتضي تقليصا في مدى التعامل وتوسيعا في مدى التداخل ، لكن التقليص يجب ان لا يؤدي الى الالغاء ، والتوسيع يجب ان لا يصل الى حد التطابق الكامل لان ليس مهما ان نصل الى التطابق ما دام هناك تميز لواقع الشعب الفلسطيني في اطار المجابهة العربية مع اسرائيل . ان ادراك القوى الثورية العربية واستيعابها لمعنى الاستثناء ومعنى التميز ضروري والا فانها ستولد بتزمتها تيارات انفصالية داخل الساحة الفلسطينية . ان العلاقات الجدلية بين التعامل والتداخل تفرض على القوى الوطنية الثورية والتقدمية ديمومة ترجيح التداخل على التعامل حتى تتمكن في المراحل المقبلة من ان تؤمن التطابق الكامل بين التعامل والتداخل وذلك حين تتسلم القوى الوطنية الثورية الحكم بنفسها . ان الوصول الى هذا التطابق هو في نهاية الامر مفتاح التحرير لانه الضمان لبقاء القضية في مستوى القضية المصيرية . لكن هدف التحرير لا بد وان يمرحل بمعنى ان علينا ، نحن الملتزمين بهدف التحرير ، ان ندرك بأن النضال في سبيل التحرير يتطلب ادراكا لتعقيدات الواقع حتى نتمكن من تجاوزه . فادراك الواقع ، حسب المنطق الثوري ، يمكننا من تجاوزه بينما يؤدي ادراك الواقع بموجب المنطق غير الثوري ، الى الرضوخ له . لذلك ليس المهم ان نرفض ، انما الاهم ان نعرف ما نرفض . ان من المهم ان لا نعرف ما نرفض فقط بل ان ندرك مقدار